

المحددات الرئيسية للتشغيل ما بين اقتصاديات العرض و المدارس الكلاسيكية - حالة الجزائر -

د/ حمود سعيدة

جامعة زيان عاشور . الجلفة

الملخص :

إن الحديث عن نمو السكان وعن نمو قوة العمل، يطرح مشكل تشغيل هذه القوى، بحيث أصبح التشغيل أو التوظيف الكامل للقوى العاملة المتنامية بعيد المنال ، فهو يتوقف على فتح المزيد من مناصب الشغل ، إلا أن برامج الانتعاش الاقتصادي و مخططات التنمية و مدى نجاحها هي التي تحدد نسبة التشغيل من مجموع القوى العاملة العاطلة عن العمل .
وهذا ما سنتعرض له في هذا العرض بدءا بمفهوم التشغيل ، نظرياته التي تناولته عدة اتجاهات صنفت ما بين الكلاسيكي و الحديث ، ثم نتطرق إلى طرح المحددات الرئيسية التي لها تأثير على سياسات التشغيل بالتركيز على الجزائر كحالة .

SUMMARY

WHEN we talk about a grow of people and labor force we should explain how to get a jobs of them as result of that we have a unemployment in youth how ever it have learning or not ‘ in this article we try to explain how avoid this problem in classical theory and modern theory like marcosime economic and chicago school and display economic and we went talk about labor market in Algeria

أولاً: مفهوم التشغيل :

يقصد بعملية التشغيل استخدام القوى العاملة في إحدى القطاعات الاقتصادية سواء الصناعية أو الإدارية أو التجارية أو الخدماتية فهذه العملية ترتبط بعنصر تخطيط القوى العاملة من خلال تلبية احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية من اليد العاملة المتاحة . كما أنها تربط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم وظاهرة البطالة والتي من أسبابها نمو المتراكم للقوة العمل، ويقابله طلب ضعيف على يد العاملة ، فخلق فرص العمل و تحقيق التشغيل الكامل من الأمور التي يجب أن تتكفل بها اقتصاديات الدول وهو أيضا ما حاول علماء الاقتصاد الكلاسيكيين والمعاصرين وضع أطر نظرية من أجل إحداث التوازن بين قوى العرض والطلب والتخفيف من البطالة .

ومن أجل ذلك فإن جل الخطط التنموية تهدف إلى تحقيق الاستخدام الكامل لكل طاقات المجتمع ،بجميع فئاته فلذلك فقد عملت الحكومات على تطبيق استراتيجيات تنموية وسياسات تشغيلية لضمان الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد البشرية ،ولهذا تعرف سياسة التشغيل على أنها الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص عمل للقوى العاملة المتاحة ،وفي إعداد وتكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين وتعكس سياسة التشغيل أيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحقوق المواطن فيه .

من خلال هذا التعريف يمكننا أن نحدد الأهداف الأساسية لسياسة التشغيل والتي تتمثل فيما يلي:

١- توفير فرص عمل : تخضع هذه العملية إلى عنصر تخطيط القوى العاملة من أجل تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة وكيفية توزيعها على القطاعات الاقتصادية وهو ما تطرقنا له في الفصل الخاص بكيفية تخطيط القوى العاملة وطرق تقدير احتياجات مختلف القطاعات والمؤسسات الاقتصادية لقوة العمل من حيث طبيعتها وحجمها .

٢- تكوين و إعداد القوى العاملة : أن عملية التدريب تمثل كل عملية يتم عن طريقها تنمية أو زيادة كل من المهارة والمعرفة لدى العاملين من أجل تحقيق هدف معين يتمثل في تحقيق تأهيل مهني ومهارة عالية من الدقة في الأداء من حيث الاقتصاد في الجهد وفي الوقت وفي الأداء .

كما أن التأهيل المهني يساعد على اكتساب المعارف والمهارات التي يتمتع بها الفرد والتي تسهل عليه دخول سوق العمل ^(١) وتكمن أهمية التدريب في النقاط التالية:

- النهوض بالإنتاج كما وكيفا.
- تخفيض عدد الحوادث .
- تخفيض الأعباء على المشرفين .
- ازدياد المرونة والاستقرار في المشاريع.
- رفع روح المعنوية لدى العاملين. ^(٢)

أن عملية تدريب القوى العاملة وتكوينها تخضع لعامل الوقت لأنها قد تكون عملية مستمرة وقد تكون عملية مؤقتة وهي تختلف عن عملية التعليم من حيث كون الأولى أي التدريب يتم من خلال العمل في المؤسسات الاقتصادية بينما التعليم فهو يتم عن طريق مؤسسات التعليم وكلا العمليتين تهدف إلى تنمية قدرات الأفراد للوصول إلى مستويات عالية من المهارة والمعرفة .

٣-تنظيم العلاقات العمل : وتتم من خلال الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده المراسيم وتشريعات العمل لكل دولة من أجل تنظيم علاقة أرباب العمل بقوة العمل ضمن إطار قانوني يضمن الحقوق والواجبات لكلا الطرفين .

ثانيا محددات التشغيل :

إن عملية الاستخدام الأمثل للمورد البشري ضمن إطار التشغيل تتحكم فيه عدة عوامل تدخل ضمن إطار الديمغرافي ، والإطار الأيدلوجي المنتهج ، وكذا الإطار البشري والخاص بعنصر العمالة من حيث طبيعتها وحجمها

١)الإطار الديمغرافي :

إن العالم اليوم يمر بنوع من الازدواجية السكانية بحيث نجد أن التحول السكاني في الدول المتقدمة ذو نمو طبيعي وذلك في كل من أمريكا وأوروبا « بمعدلات حوالي أقل من ٢٠ لكل من الألف من السكان وبمعدل طبيعي أقل من ١ ٪ كما أن درجة الخصوبة في بعض الدول المتقدمة ، بمستوى يكاد يكفي فقط للإبقاء على عدد السكان الخالي » (٠٣)

ووصل معدل النمو في الدول النامية إلى ٤٠ لكل ألف من السكان ليكون معدل الزيادة مساويا لـ ٣ ٪ في العالم وكون دول العالم الثالث بشكل ثلثي العالم فإن معدل النمو السكاني العالمي يساوي ٢ ٪ تقريبا ، فالنمو السكاني يستمر في الزيادة ويكون معظمه في دول العالم النامية ليكون نسق سكاني متخلف متميز بـ

- مستوى خصوبة مرتفع مقارنة بالدول المتقدمة .
- هجرة داخلية مكثفة من الريف إلى المدينة .
- توزيع جغرافي غير متوازن .
- تدني الخصائص السكانية الأساسية مثل انخفاض في مستوى الصحة وانتشار البطالة وقلة فرص العمل .

جدول رقم ١٠: يوضح سكان العالم حسب المنطقة وتصنف التنمية عام ١٩٨٠

الكثافة السكانية (شخص لكل م مربع)	معدل النمو السنوي ١٩٧٠ - ١٩٨٠	مجموع السكان العدد بالملايين %	حسب المنطقة
١٧	٢.٧	٤٧٦	إفريقيا
٩٥	٢.١	٢٣٤٥	آسيا
١٦	٢.٢	١٦٩	أندونيسيا
٢٩	١.٦	٨٠٢	أوروبا
١٧	٢.٢	٣٧٣	شمال وسط أمريكا
١٤	٠.٨	٢٣٨	جنوب أمريكا
حسب تصنيف التنمية			
٤.٦	٢.٢	٣٣٠٠	دول نامية
٧.٠	٢.١	٢١٦١	منخفضة الدخل
٢٧	٢.٥	١١٣٩	متوسطة الدخل
٤	٥.٠	١٤	عالية الدخل ومصدرة للنفط
٢٠	٠.٨	١٠٦٨	دول متقدمة
٢٣	٠.٨	٧١٤	اقتصاديات السوق
١٥	٠.٨	٥٣٥	اقتصاد لا سوقية

المصدر: البنك الدولي ١٩٨١

إن الإحصاءات السكانية التي يوضحها الجدول تظهر لنا اختلاف النمو السكاني وفقا لتصنيف التنمية لكل منطقة وهو في تناقص تدرجي كلما اتجهنا نحو الدول المتقدمة وعالية الدخل، ونجد الكثافة السكانية المرتفعة يصل أقصاها حسب الجدول إلى ٧٠ (سبعين شخص لكل كم مربع) وذلك بالنسبة لدول منخفضة الدخل لسيما في الدول المتقدمة يصل إلى ٢٠ (عشرين شخص لكل كلم مربع) وهناك جملة من العوامل أدت إلى تواجد الكثافة السكانية العالية وساهمت في التراجع عن سياسة تحديد الشمل لبعض الدول و الحكومات

- تحريم الكنيسة الكاثوليكية الرومانية على نصف مليار من أتباعها من استعمال وسائل منع الحمل الصناعية وذلك بالرغم من انخفاض قوة التماسك لتعاليم الكاثوليكية.

- ادعاء المراكسيون أن الضغط السكاني في المجتمع الاشتراكي ليس بمشكلة إذ يمكن تنظيم المجتمع علميا بحيث تتوفر فيه العاملة الكاملة وأن محاولة الدول الرأسمالية تشجيع التخطيط العائلي ما هي إلا محاولة فاشلة من أجل منع الثورة القادمة (١٤).

كما نجد أن متوسط الدخل للدول عامة والأسر خاصة له دور في نمط التحول السكاني بحيث نجد أن معدل المواليد يزداد كلما انخفض الدخل وبالمقابل تنخفض معدل الوفيات كلما ازداد الدخل وذلك يرجع إلى ارتفاع مستوى الرعاية الصحية في الدول مرتفعة الدخل وذلك ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم ٠٢: إحصاءات السكان حسب الناتج القومي الإجمالي ١٩٨٠ .

مجموع الدخل	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية
أقل من ٢٠٠ دولار	٤٣	٢٠	٢.٣
٢٠٠-٣٠٠	٤٣	١٧	٢.٦
٣٠٠-٥٠٠	٤٧	١٨	٢.٩
٥٠٠-١٠٠٠	٤١	١٢	٢.٩
١٠٠٠-٢٠٠٠	٣٥	٩	٢.٦
٢٠٠٠-٥٠٠٠	٢٤	٩	١.٥
٥٠٠٠ فما فوق	١٨	١٠	٠.٨

المصدر: تقرير التنمية ١٩٨٢

إن معدل النمو السكاني والذي يسير بوتيرة ٢ % سوف يؤدي إلى زيادة مذهلة لعدد السكان والتي تستقرى النمو السكاني عام ٢٠٥٠ إلى ١٧ بليون نسمة إن هذه التوقعات توحى بقراءات مخيفة لسبيل الحياة والعيش والمستقبل الإنساني الذي سيتأثر بالزيادة السكانية وتأثيرها على الموارد الطبيعية و المساحة المحدودة ، إن هذا الطرح الديمغرافي يطرح إشكالية أخرى اقتصادية و اجتماعية في أن واحد وهي إشكالية التشغيل الكامل للقوى العمل المتزايدة وهذه الإشكالية تطرح نوع من التخوف وجدية في الطرح في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة التي تتوفر فيها بعض الخصائص التي تحكم في متغيرات المؤثرة في نمط العرض والطلب لفرص العمل.

وتتمثل هذه الخصائص في :

- زيادة حجم السكان في البلدان النامية على نظيرها في الدول المتقدمة حوالي بثلاثة أصناف وتدني مستوى المعيشة بها وبالرغم من أن الدول المتقدمة تشهد من حين لآخر نمو سكاني إلا أنه لم يقف حائلا دون التحدث وارتفاع مستوى المعيشة.

- اختلاف التكوين العمري للسكان بحيث يصل الحد الأدنى العمري للعمل إلى ١٠ سنوات في الدول النامية فيما يشمل الحد الأدنى العمري لدول المتقدمة إلى ١٦ سنة (٥٠)
- ارتفاع معدلات التحضر والهجرة الداخلية في البلاد النامية ونمو المناطق الحضرية الناتجة عن الهجرة من الريف تترتب عليها مشاكل اجتماعية إذ أن السكان الحضر في البلاد النامية لا يتوفر على حياة الحضرية مثل توفير وسائل النقل والإسكان و المياه الصالحة للشرب و مجمل الخدمات الاجتماعية .

جدول رقم ٠٣ : نمو قوة العمل سنويا حسب المناطق ١٩٦٠-٢٠٠٠ (٥٦)

الأقاليم	١٩٦٠-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٩٠	١٩٩٠-٢٠٠٠
شرق آسيا	٢.٤	٢.٦	٢.٣	٢.٠
دول منخفضة الدخل	١.٧	٢.٠	٢.٠	١.٩
أمريكا الجنوبية	٢.٤	٢.٧	٣.٠	٢.٧
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١.٩	٢.٦	٢.٩	٢.٢
جنوب صحراء إفريقيا	٢.٢	٢.٢	٢.٥	٢.٦
أوروبا الجنوبية	٠.٨	١.٣	١.٣	١.٢
دول نامية	١.٨	٢.٢	٢.٢	٢.١
دول صناعية	١.٢	١.٢	٠.٧	٠.٥

وبالرغم من أن هناك انخفاض ضئيل في نمو قوة العمل إلا أنه تبقى هذه الأرقام مخيفة مقارنة بمحدودية الوظائف .

يعتبر سكان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أسرع سكان العالم نموا فقد تزايد عدد سكانها منذ عام ١٩٥٠، ويتوقع أن تتضاعف ورغم ذلك فغن الوظائف لم تزد بنفس السرعة زيادة قوة العمل [...] و قد تقاوم تحدي الزيادة السريعة في سكان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جراء تنامي مشاركة النساء في قوة العمل فمثلا زيادة ٦% في الجزائر ، ٥%الأردن ، ٤%مصر (٥٧)

٢) الإطار الأيدلوجي :

إن معالجة مشكل البطالة و التشغيل يطرح الأطر النظرية التي تحدثت عن معالجة ظاهرة البطالة من منظور اقتصادي واجتماعي ، واختلفت هذه الأطر النظرية من حيث نظرتها للعمل وطرق تحقيق التشغيل الكامل وإحداث التوازن في سوق العمل ، وتباينت هذه النظريات من حيث كونها كلاسيكية ومن حيث حداثتها ترجع لاقتصاديات العرض والطلب كما أن سياسات التشغيل في لأي دولة لا تخرج عن إطار الاتجاه الرأسمالي أو الاشتراكي ونستعرض أولا النظريات التشغيلية :

أ- المدرسة الكلاسيكية :

ركز الاتجاه الكلاسيكي على المقاربة بين البعدين الاجتماعي والسياسي فهو اتجاه محافظ يرى أن الرأسمالية هي نظام اجتماعي يتمتع بقدرة على الاستقرار الداخلي وأن كل ما يحدث من اضطرابات و اختلالا في التوازن يرجع إلى العوائق التي تحول دون عمل قوانين السوق بحرية وإلى التدخل الحكومي أيضا .

ترتكز مسألة التشغيل في الاتجاه الكلاسيكي على مبدأ التوافق الموجود بين مصلحة الفرد ومصلحة لجماعة بحيث لا يوجد تعارض بين ذلك أن الفرد حيث ما سعي إلى تحقيق مصلحته الذاتية وتعظيم منفعة الخاصة فانه يحقق مصلحة الجماعة دون علمه وإدراكه. (٠٨)

وانطلاقا من هذا المبدأ أطلق آدام سميث مصطلح "اليد الخفية" التي تحرك شؤون المجتمع وترتب أوضاعه وتعمل على توازنه كما يؤكد على حصر دور الدول في مجال الأمن وتوفير الرعاية الصحية أي القيام بوظائف تقليدية لا تمس بالنشاط الاقتصادي بأي صلة .

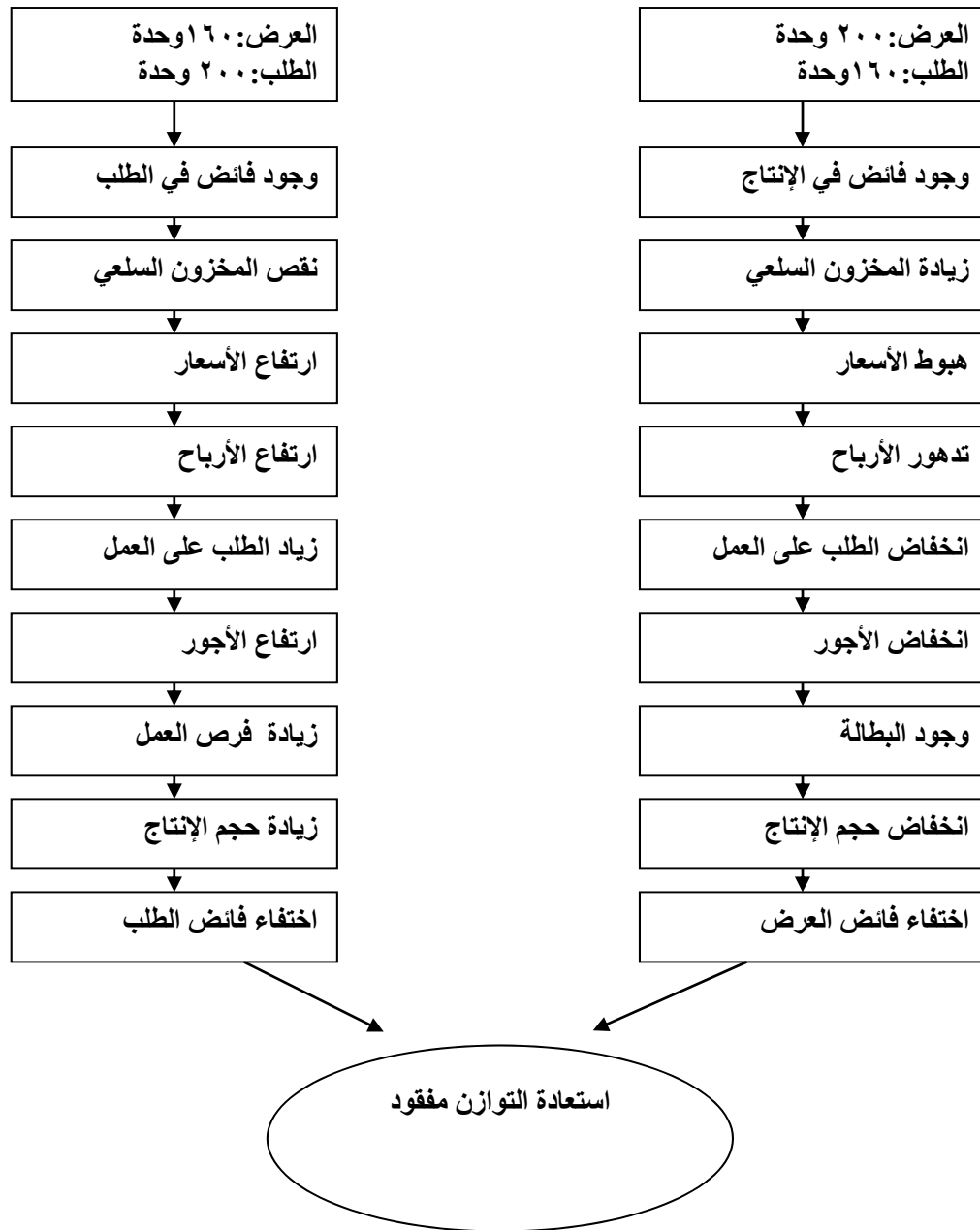
وهناك بعض النقاط الرئيسية التي تعبر عن رأي و أفكار الاتجاه الكلاسيكي في مسألة التشغيل :
-فكرة الحرية الاقتصادية والتي اعتبروها الدعامية الأساسية لتطور النشاط الاقتصادي ويتجلى هذا في شعار آدام سميث "دعه يعمل دعه يمر" .

-يرجع أنصار هذا الاتجاه إلى تحقيق معدلات التشغيل المرتفعة تقليص حجم البطالة يحصل من خلال المرونة في تغيير الأجور بالانخفاض في إطار الآليات التي توفرها المنافسة في سوق الشغل وفسر ذلك من خلال أن البطالة تعمل على تحفيز العمال على -فرص توظيف وبالتالي تخلق جو من المنافسة .

-إن زيادة الناتج الوطني يمشي جنبا إلى جنب مع زيادة معدل الاستثمار «أي ان الاستثمار هو القوة الدافعة لتكوين راس المال والاستثمار يتطلب ادخار وهذا الأخير يتطلب زيادة الدخل» (٠٩)

كما أن الحديث عن الاستثمار يجرنا إلى التطرق إلى قانون ساي أو كما يدعى قانون المنافذ والذي يتلخص في أن كل ما هو معروض في الأسواق من سلع هو عبارة عن سلع معروضة للمقايضة لاماكان فيها للنقود وإذا ما أدخلت النقود فعملية المقايضة ستلغى فيصبح الشراء والبيع عمليتان مستقلتان وهذا يحدث تغييرا بين العرض و الطلب كأن يزيد العرض وينقص الطلب ولهذا يقول ساي «حين يحصل الإنتاج ما يستدعي القيام به هو توزيع الدخل نقدية على عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال وطبيعة...وحين يحصل عناصر إنتاج على هذه الدخل فإنها تتفققها كلها في الحصول على المنتجات التي سبق إنتاجها، بحيث تكون قيمة الطلب على المنتجات مساوية تماما مع نفقة إنتاجها بما فيه ربح المنتجين بحيث نقود الدخل التي وزعت صورة طلب على سلع وهكذا استمر دورة الإنتاج والعرض والطلب بل إنقطاع» (١٠)

المخطط رقم ٠٢: آليات القضاء على البطالة في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي



➤ النظرية الماركسية :

ارتكزت النظرية الماركسي على ثلاث عناصر أساسية في تحليلها للتطور الاقتصادي والاجتماعي وهي:

-الفلسفة الجدلية.

-المادية التاريخية

-الاقتصاد السياسي

لقد استخدم ماركس هذه العناصر الثلاث في تحليله للنمو و الحراك البشري من خلال تركيزه على نظام الرأسمالي بحيث يرى كارل ماركس « أن التوسع الاقتصادي الرأسمالي عبر الاستثمار والتجارة يجلب معه حتما تحويلا للعلاقات الاجتماعية الإنتاجية قبل الرأسمالية أي العلاقات الاجتماعية الإنتاجية قبل الرأسمالية أي العلاقات الطبقة أي إقامة بنية طبقية رأسمالية تقوم بتحطيم التكتلات التقليدية والجامعة ومن جهة أخرى ننشئ نمطا إنتاجيا عصريا وحديثا » (١١)

أي أن الرأسمالية تفرز طابعا اجتماعيا لعمليات الإنتاج في امتناع تقسيم العمل وزيادة التخصص وفي المقابل يزداد التركيز الفردي على ملكية وسائل الإنتاج كما أن ماركس يشير إلى إنذار بالقضاء على الرأسمالية من خلال الرأي القائل « أن من المحتم أن يتناقص معدل الربح مع استمرار النمو » (١٢)

أي أن الأرباح التي يحققها العمل والتي تمثل الفائض الذي يستخلص أو تزيد على الأجور التي تدفع للعمال هذا التناقص في الإرباح يؤدي بالرأسمالين إلى العمل على الضغط على الطبقة البروليتارية أي العمال من أجل تحقيق الأرباح وينتج عن ذلك الثورة التي يقوم بها العمال لإطاحة بالطبقة الرأسمالية يرى ماركس بان البطالة تزداد حدتها بإعتماد النظام الرأسمالي الآلة في العملية الإنتاجية وهذا ما سماه "بالجيش الاحتياطي للعمال" وفي هذا إشارة إلى أن الإنتاج الرأسمالي هو أحد أهم العوامل المؤدية إلى رفع نسب البطالة فالاستخدام الواسع للآلة يؤدي إلى زيادة الرأس مال الثابت الذي ينفق على استخدام الخام والطاقة .

➤ النظرية الكنزية :

لقد احتلت مسألة التشغيل مكانة جد هامة وبارزة في تحليلات المدرسة الكنزية تتبناها (جون منارد كينز ١٩٤٦-١٨٨٣) وقد تشمل كتابه النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود يحمل آراءه وأفكاره العلمية والتي وصفها بعض الكتاب والعلماء الاقتصاد بأنها نظرية الكساد والبطالة والتي تدور حول كيف يمكن إنقاذ النظام الرأسمالي من تفاقم ظاهرة البطالة وضمان تحقيق التشغيل الكامل وقد اعتمد كينز في تفسيره لمسألة التشغيل على ثلاث تغيرات وهي :

(الادخار - الاستثمار - والطلب على اليد العاملة)، فإذا زاد حجم الادخار وأصبح أعلى من حجم الاستثمار فإن الطلب الكلي الفعال سوف يقل عن العرض الكلي وبالتالي ستتزايد أعداد العاطلين عن العمل مما يؤدي إلى إحداث مشكلة البطالة .

وفي المقابل فإذا كان حجم الاستثمار كبير الحجم الادخار فإن طلب يكون أكبر من العرض وبالتالي ترتفع معدلات التشغيل كما أن كينز ركز في تحليلاته على التحليل الاقتصادي الكلي وذلك حتى تتضح معالم السياسة المالية والنقدية بشكل كلي .

فقد افترض الكلاسيكيون أن العمال ليسوا موضعاً لظاهرة الخداع النقدي فهم دائماً يقارنون بين أجورهم النقدية وبين مستوى الأسعار ولا تدفعهم الزيادات النقدية في أجورهم إذا قابلتها زيادة كبيرة في الأسعار وذلك يعني انخفاض أجورهم الحقيقية ومن ثم تقل كمية خدمات التي يعرضونها ^(١٣)، بينما كينز يرى أن العمال هم يخضعون للخداع النقدي كما أنه يعترف بوجود تنظيمات عمالية وتأثيرها على تحديد الأجور .

(ب) النظريات الحديثة :

عجزت المدارس الكلاسيكية عن تحديد سبل المواجهة وتفسير أسباب ارتفاع البطالة وتحديد سبل مواجهتها خصوصاً بعد الكساد الذي طبع على اقتصاد البلدان الصناعية بسبب التضخم الذي ساهم في ارتفاع معدلات البطالة، فلا الكنزية أصبحت قادرة على التفسير ولا باقي السياسات الكلاسيكية قادرة على تجاوز الوضع، فأصبح هناك صراع فكري بين عدة مدارس اقتصادية تعبر عن فكر جديد لمواجهة التضخم والكساد في اقتصاد الدول المتقدمة .

➤ -مدرسة شيكاغو :

اعتمد منظرو هذه المدرسة على مفهوم التضخم في تحليلاتهم الاقتصادية واعتبروها ظاهرة نقدية ناتجة عن سوء تسيير النقدي للسلطة، بحيث حدد أصحاب هذه المدرسة الاستقرار النقدي بين ٣% و ٥% سنوياً، وانتظار وتوقع المستوى العام للأسعار على نحو معروف في المستقبل دون حدوث أزمات فجائية لأن الأسعار والأجور إذا استقرت في ضوء التوقعات التضخمية تستمر في الارتفاع ويكون مجموع الطلب الكلي غير كاف للأسعار، وهذا يخلق حالة من البطالة .

➤ -مدرسة اقتصاديات العرض :

تعتبر آراء هذه المدرسة مناهضة لآراء وأفكار كينز، ويبرز في اعتمادها على تفسير البطالة بإرجاعها إلى نقص قوى عرض وليس نقص الطلب الكلي الفعال وللخروج من أزمة البطالة والركود يجب العمل على تشجيع الحوافز التي تزيد من فرص الاستثمار والادخار والإنتاج وتدعيمها، واعتمدت على عنصر تدعيم الدولة من خلال خفض معدلات الضرائب على الدخل وهذا من أجل تحفيز الناس على الادخار وبالتالي على الاستثمار وهذا يؤدي على زيادة عرض العمل وفرص التوظيف» وهذا ما لجأت عليه الولايات المتحدة الأمريكية بحيث خفضت من نسب الضرائب على الدخل والثروة إلا أنه لم تكن لهذه السياسة تأثيراً إيجابياً على خفض نسب البطالة إنما حققت عجز في ميزانية الدولة « ^(١٤)

(٣) نوع العمالة:

إن القوى العاملة تمثل العناصر البشرية العاملة من قطاعات الإنتاج كما أنها تمثل جزءا من السكان الذين يعيشون ويعملون بأجر المتعطلين عن العمل.

ولهذا زاد الاهتمام بالقوى العاملة كأسلوب التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي لتوقف عليه النماذج التنموية باعتبار عناصر من عناصر الإنتاج وذلك فقد ظهرت فكرة الاستثمار في رأس المال البشري ضمن إطار التعليم و التدريب كأفكار واستراتيجيات لا تقل أهمية عن الرأس المال مما أدى إلى التوسيع في عملية التعليم دون تخطيط علمي يدرس بدقة الاحتياجات الفعلية للقوى العاملة و لذلك اعتبرت نوع العمالة من المحددات الرئيسية التي تؤثر على سياسات و برامج التشغيل وذلك من خلال ما يلي

- ١- تزايد الطلب على العمال الأكثر مهارة وتدريب في جميع التخصصات
- ٢- تغير طبيعة العمل ومستويات المهارة المطلوبة للمهن وهذا فرض أنواعا معينة من عروض العمل لها تأثير مباشر على فرض العمل من حيث نوعيتها أو من حيث كميتها.
- ٣- أدى التطور العلمي و التكنولوجي إلى حدوث تفسير في تركيب المهن والوظائف مما تطلب من التعليم الاهتمام بالتدريب المنظم للحصول على المهارة و الخبرة اللازمة للانتقال بين المهن و الوظائف.(١٥)

إن طبيعة و نوع المهارات التي توفر عليها قوى العاملة تعمل على تحديد الاتجاه العالم نحو توفير فرص العمل من حيث طبيعتها أو من حيث عددها.

تخضع القوى العاملة أيضا للتخطيط التعليمي السائد بأي دولة استخدام مدخل القوى العاملة يقوي العلاقة بين التعليم و العمالة و العمل المنتج ، باعتبار التعليم جزء أصل من عملية التنمية الشاملة و توقف تحقيقها على كفاية النظام التعليمي في تلبية الاحتياجات من العمالة المؤهلة و المدربة مما يضمن نشر التعليم تحسين نوعيته

و زيادة فاعلية العمل و ضمان أقصى مساهمة للتعليم في عمليات التنمية. (١٦)

وهذا ما يطلق عليه بمدخل القوى العاملة وستخدم من أجل تقدير احتياجات الاقتصادية للقوة العاملة من حيث طبيعتها وأيضا من حيث حجمها و هذا يتم من خلال مايلي:

- ١- تركيب السكان وإحصاءاتهم الحيوية .
- ٢- تركيب هيكل القوى العاملة الحالية حجمها توزيعها التغير الذي طرأ عليها .
- ٣- التركيب المهني لقوة العمل و الحالة التعليمية في كل قطاع و مستويات المهنة نظام التعليم و التدريب و كفايته الإنتاجية و مدى ملائمة الخريجين لنوعية المهن .
- ٤- سياسة التوظيف و الأجور و الحوافز. (١٧)

إن استعمال مدخل القوى العاملة في تحديد الخطط التنموية و خاصة البرامج التشغيلية تساعد في إيجاد نوع من التوازن بين العرض و الطلب كليا أي الوصول إلى حالة التشغيل الكامل وأيضا يساهم

في التعرف على طبيعة قوة العمل المتوفرة وما يلائمها من وظائف و العمل على تحسين إمكانياتها و قدراتها المهنية بحث تتلاءم مع التطور التكنولوجي و مع كل تكنولوجيا جديدة تختفي مهن . وتظهر الحاجة لمهن أخرى ومهارات أخرى ، في مجتمع المعلومات تزداد الحاجة إلى العلماء و الباحثين و المطورين ويصل وزن العمالة فيه إلى ٣٠% من حجم القوة العاملة ، ويتطلب ذلك مستوى رفيعا من التعليم فمثلا المجتمع الزراعي يمثل فيه ٥٠% من العمالة فيه هي منخفضة المهارة ويقابلها ٣٠% عمالة ساهرة صناعية بالنسبة للمجتمعات الصناعية ، أما مجتمع المعلومات ٣٠% علماء و باحثين و مطورين.(18)

ثالثا:تطور سوق العمل في الجزائر:

إن من بين أهداف التنمية الاجتماعية التي أنتجتها الجزائر بعد الاستقلال وهي إحداث فرص عمل لكل الجزائريين القادرين عليه من أجل القضاء على البطالة خاصة بعد الاستقلال لاستفحال ظاهرة البطالة أولا وكذا ضعف الكفاءة اليد العاملة الجزائرية ثانيا و لذلك فقد كانت السياسة المتبعة للقضاء على هذه الظاهرة تهدف إلى :

أ- توفير فرص العمل لكل السكان القادرين على العمل و السعي لأن تكون فرص العمل الجديدة منتجة قدر الإمكان .

ب-العمل على تغطية حاجات الاقتصاد الوطني من الخبرات و الكفاءات اللازمة لقيام بعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية (١٩)

جدول رقم ٠٧ :يوضح الاستخدام و البطالة في عام ١٩٦٦ (٢٠)

السكان	زراعة	قطاعات أخرى	المجموع
عدد السكان	٦٣٠٠	٥٥٢٠	١١٨٢٠
سكان نظريا قادرين على العمل	١٣٠٠	١١٨٠	٢٤٨٠
سكان مستخدمون	٨٧٠	٨٥٠	١٧٢٠
عاطلون عن العمل	٤٣٠	٣٣٠	٧٦٠
نسبة البطالة	٣٣%	٢٨%	٣٠.٦%

المصدر الإحصاء العام ١٩٦٦←الوحدة بالآلاف

إن سنة ١٩٦٦ هي بداية مرحلة تنفيذ المخططات التنموية الثلاثة كم أنها تعتبر الفترة بدأت الجزائر تدخل في مرحلة التسيير الذاتي وذلك تبعا للظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي خلفها

الاستعمار ، فأول التحديات التي واجهت الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة هي التحدي بين الخيار بين الصناعات الثقيلة أو الخفيفة بحيث لم تكن للجزائر قاعدة أيديولوجية غداة الاستقلال سوى بعض البرامج والمواثيق وأهمها:

١- برنامج طرابلس: تم إعداد من طرف مجلس الثورة ١٩٦٢ و الذي ينص على أن التنمية الحقيقية للبلد على المدى الطويل الوثيق الصلة بإقامة الصناعات الأساسية اللازمة لسد حاجيات الزراعة العصرية أي إعطاء الوزن الثقيل للصناعة الثقيلة.

٢- ميثاق الجزائر: أعدته جبهة التحرير الوطني في أبريل ١٩٦٤ و يهدف أساسا إلى تنمية صناعية من خلال خلق مناصب عمل جديدة في حدود الإمكانيات المتاحة

٣- الميثاق الوطني ١٩٧٦ : الاهتمام بالتصنيع سنة ١٩٧٦ وتم اعتماد الأهداف التالية -الاهتمام بخلق مناصب شغل.

- إعادة التوزيع العادل للدخل.

- التنسيق بين مختلف الصناعات التقليدية.

٤- الميثاق الوطني سنة ١٩٨٦ : و قد حدد فيه أهداف التنمية الصناعية من خلال تزويد البلاد بصناعة شاملة متوازنة من خلال:

- إعطاء الدور الأساسي لصناعة و سائل التجهيز .

- تحقيق التكامل الانسجام بين الصناعة والقطاعات الأخرى.

تطوير قطاع الطاقة ليكون مصدر التراكم العملية الصعبة (٢١)

وعلى هذا الأساس فقد كان لزاما على الاقتصاد الوطني استحداث مناصب شغل.

جدول رقم ٠٨: يوضح تطور الوظائف الجديدة التي تم إحداثها لعام ١٩٧٧ (٢٢)

عدد الوظائف	١٩٧٧-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٤	١٩٨٥-١٩٩٠
عدد الوظائف المناسبة	١٤٨٣٥٦	١٤٥٨٣١٠	١٨٧٦٨٣١
مع عدد العاطلين بين ١٥-١٦ سنة	١٢٢٢٦٨١	١٤٥٨٣١٠	١٨٧٦٨٣١
أقل من ٢١ عام	٢٥.٨%	٢٦.٦%	٢٥%
أقل من ٢٥ عام	٤٥.٤%	٤٦.٩%	٤٥.٨%

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكن سنة ١٩٧٧

إن هذه الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي عاشها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال توجي بالحاجة إلى تطوير الاقتصاد الوطني و ذلك باعتماد خلق فرص العمل بنسبة ٣٠.٦% سنة ١٩٦٦

،فضمن هذا المنظور كان الانشغال الكبير منصبا على اعتماد التنمية قائمة على التصنيع رغم ضعف الإمكانيات المادية و البشرية (الإطارات الكفاءة)

جدول رقم ٠٩ : يوضح تطور العمال الصناعيين (١٩٦٦-١٩٨٥) (٢٣)

القطاعات	١٩٦٦	١٩٨٥	نسبة الزيادة
الصناعة	٨٠.٠٠٠	٤٧٠.٢١١	٤٨٧.٧
البناء والأشغال العمومية	٥٥.٠٠٠	٣٣٩.٦٣١	٨٨١.١
المجموع	١٣٥.٠٠٠	١.٠٠٩.٨٢٤	٦٤٨.٠

بعيد رحيل الاستعمار لم تكن هناك قاعدة صناعية حقيقية، بحيث كانت المنشآت الصناعية التي تركها الاستعمار ذات طابع استخراجي ولم تكن صناعة تحويلية مما جعل الجزائر تقتصر ليد عاملة صناعية مؤهلة يعتمد عليها التنمية الصناعية كنموذج انتهجته الجزائر لتحقيق التنمية وفتح فرص عمل ،وذلك يرجع بالدرجة الأولى بالمستعمر الفرنسي،الذي مارس سياسة التجهيل في الجزائر و حرمان الملايين منهم من حقهم في التعليم و التكوين و هذه البيئة الضعيفة للتأهيل هي ليست القوة العاملة الكفاءة عندما نقارنها بنوع التصنيع المراد تطبيقه.

ومن أجل ضمان تغطية كمية و نوعيته لقوة العمل في الجزائر و كذا لتحقيق تنمية أساسها التصنيع ثم خلق برامج تقوم على مبدأ التخطيط و ذلك وفق الأيديولوجية الاشتراكية و ذلك ما سنتعرض له في العنصر التالي.

١-البرنامج الثلاثي ١٩٦٧-١٩٦٩: هذا البرنامج هو الخطوة الأولى للتخطيط في الجزائر و مهد الإعداد الخطط الرباعية وتحديد إستراتيجية اقتصادية على المدى البعيد و لقد ارتكزت على تطوير قطاع المحروقات و توج قطاع النفط و المحروقات فيما بعد سنة ١٩٧١ . من خلال الحرية بالتحكم القانوني لمواردها وتم ذلك بتأميم المناجم سنة ١٩٦٦،و تأميم الأراضي الزراعية سنة ١٩٦٣ ، تأميم البنوك سنة ١٩٦٧ .

و هذا التحكم تطلب من الدولة الجزائرية نفقات كبيرة من أجل الاستثمار في جميع الميادين فمثلا ١٥ مليار من الدينارات من (١٩٧٠-١٩٧٣) (٢٤)،و لقد تميزت مرحلة ما بعد المخططات التنموية بتزايد طلبات العمل، و يقابلها قلة عروض العمل و ذلك بالرغم من ارتفاع معدل التشغيل الذي وصل إلي حد توفير ١١٧٣٣٠ منصب عمل خلال ٦٧ - ٩٧٨ و ٥٠١٠٠٠، منصب عمل خلال المخططين الخماسين خلال ١٩٨٠-١٩٨٩،مما زاد في نسبة ارتفاع معدل البطالة .

خاصة في أوساط الشباب» ففي الوقت الذي لم يستفيد فيه المعدل السنوي لعرض الشغل ٧٥٠٠٠ منصب خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ ، فإن الطلب التراكمي للشغل لم يتوقف عن الزيادة ليبلغ في نفس الفترة المعدل السنوي المقدار ٢٥٠٠٠ طلب هذا الفرق الشاسع بين العرض و الطلب ازداد اتساعا خلال السنتين الأخيرين حيث عرفت عملية خلق المناصب الشغل انخفاضا ملحوظا ووصلت إلى معدل سنوي يقارب ٦٠٠٠٠ مقابل للطلب يفوق ٢٥٠٠٠٠ طلب التي يضاف لها من ٢٥٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠ منصب مفقود نتيجة تسريح العمال (٢٥)

إن منهج التخطيط المتبع حقق بالفعل خطوات هامة في مجال التشغيل سواء كمية من حيث معدلات النمو المذكور أو نوعية من خلال التطوير الكفاءات اليد العاملة عن طريق مؤسسات التعليم و التكوين المهني إلا أنه دائما لم يرقى لمستوى القريب من التشغيل الكامل إلا أنه هذا القطاع أي قطاع التشغيل في عهد المخططات حقق ديناميكية لا يستهان بها في سوق العمل الجزائري لما بعد المخططات و ذلك بفضل الاستثمارات المرصودة له. الاستثمار المعتمد الأولى بدأ لمتوسط سنوي نحو ٣ مليار دج خلال المخطط الثلاثي ٩/٦٧ ، لينتقل إلى ٩ مليار دج خلال مخطط الرباعي الأول ٧٠/٧٣ .

جدول رقم ١٠: مناصب العمل المحدثة خلال المخطط الثلاثي الأول

القطاعات	عدد المناصب المحدثة	%
الصناعة	٤٨١٠٠	٤٤.٦%
البناء والشغال	١٠٧٣٠	١٠%
التجارة و الخدمات	١٧٢٤٠	١٦%
النقل	١٣٦١٠	١٢.٦%
الادارة	١٨٠٠٠	١٦.٨%
المجموع	١٠٧٧٥٠	١٠٠%

من خلال هذا الجدول تبين لنا أنه تم الاعتماد على سياسة التصنيع كدليل على الأيديولوجية المتبعة آنذاك بحيث نجد أن أكبر نسبة جالبة لليد العاملة في القطاع الصناعي ٤٤.٦%.

المخطط الرباعي الأول ١٩٧٠-١٩٧٣

إن الاتجاه العام لهذا المخطط كان نحو رفع المستوى الثقافي للبلاد و ذلك تم التفسير عنه من خلال هدفين أساسيين :

- تلبية الحاجات الاجتماعية للتربية .
- تلبية حاجات الاقتصاد للعمال المؤهلين

و استناد لهذين الهدفين استهدف المخطط إنشاء ٢٦٥٠٠٠ منصب عمل خارج الفلاحة أي بمعدل ٦٨٠٠٠ استخدام جديد في السنة .

المخطط الرباعي الثاني ١٦٧٤-١٩٧٧

فمن خلال هذا المخطط كان العمل على استهداف نمو لمناصب العمل يصل معدلها إلى ٨% و تركيز في ، القطاعات المنتجة .فلقد استهدف هذا المخطط (١١٠٠٠٠٠) منصب عمل وقد شكلت فترة بداية المخطط الخماسي الأول مرحلة انتهاء استراتيجية النمو بعيد المدى (٦٧-١٩٨٠) و التي استهدفت الوصول إلى تحقيق الشغل الكامل لكل الطاقات البشرية . استهدف المخطط الخماسي الأول (١٩٨٠-١٩٨٤) خلق ١١٧٧٥٠٠ وظيفة جديدة موزعة بين القطاعات

جدول رقم ١١: تطور طلبات وعروض الشغل (٢٦)

السنة	الطلبات	العروض
١٩٧٣	٢٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
١٩٧٤	١٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
١٩٤٥	١٥٠٠٠٠	٥٤٠٠٠
١٩٧٦	١٢٠٠٠٠	٨٧٠٠٠
١٩٧٧	١٤٥٠٠٠	٩٢٠٠٠
١٩٧٨	١٠٤٠٠٠	٩٧٠٠٠
١٩٧٩	١٢٠٠٠٠	٨٢٠٠٠
١٩٨٠	١٠٥٠٠٠	٧٦٠٠٠
١٩٨١	١٣٠٠٠٠	٩٨٠٠٠
١٩٨٢	١٣٠٠٠٠	١١٣٠٠٠
١٩٨٣	١٦٧٠٠٠	١٥٧٠٠٠
١٩٨٤	١٨٣٠٠٠	١٥٠٠٠٠
١٩٨٥	١٨٢٠٠٠	١٣٨٠٠٠
١٩٨٦	١٦٥٠٠٠	١٠٩٠٠٠

المصدر: الديوان الوطني لليد العاملة

من خلال الجدول نجد أن حجم الطلبات يفوق عروض العمل المتوفرة و ذلك بالرغم من تبني أهداف المخططات التنموية هو القضاء على البطالة واستحداث فرص عمل تتناسب مع الطلبات العمل ،« فبرغم من المعدل المرتفع لنمو التشغيل فإن العرض الطلبات العمل أحدث عجزا معتبرا في هذا

الميدان ففي الوقت الذي ينمو إجمالي السكان النشيطين بمعدل نمو قدره ٤٠ % كان معدل التشغيل قدره بحوالي ٤٠.٦% الأمر الذي يؤكد وجود تباعد بين نمو السكان النشيطين و عملية خلق العمل الجديدة «.(٢٧)

إن المتوسط السنوي لعدد مناصب الشغل التي تم خلقها بفضل هذه الاستثمارية في الفترة المذكورة هو ١٤٤٥٠٠ منصب عمل، بينما كان المتوسط السنوي الحجم الاستثمار هو ٤٢.٢ مليار دج.(٢٨)

و على العموم فإن مشروع التنمية و المخططات التنموية منذ بدأها في سنة ١٩٦٧ استندت إلى إطار نظري وفق أيديو لوجية اشتراكية ، مستلهمة من أعمال الاقتصادي الفرنسي دي برنيس G.DeBerni، إذ تشير الفكرة الأساسية في هذا النموذج إلى أن أية محاولة جدية للتخلص من وضعية التخلف و الاستثمار الجديد لابد أن تعتمد استراتيجية اقتصادية و اجتماعية شاملة ، وتوفير هذه الأخيرة الشروط الضرورية لتحقيق و يكمن الشرط الأساسي لبلوغ ذ لك في قدرة المجتمع على اعتماد برنامج تصنيعي بمخطط طويل المدى يتضمن إحداث تحولات اجتماعية و اقتصادية جوهرية و شكل ما يسمى الصناعات المصنعة (٢٩)

الإصلاح الاقتصادي و تطور سوق العمل
إن تحقيق معادلات عالية في تشغيل القوى العاملة المتعطلة هو أحد أهم المكاسب الكبرى لسياسة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خاصة في عهد ما بعد التخطيط أو المخططات التنموية الرباعية و الخماسية .

فالقفة التي حققها قطاع التشغيل منذ سنة ١٩٦٧ وهي سنة بداية تنفيذ المخططات، خلفت ديناميكية جديدة بفضل حجم الاستثمارات في هذا القطاع و الذي بدوره حقق نمو في عدد العمال .
إن النتائج الرقمية التي تبرز هذا الارتباط متمثلة في قفزة عدد العمال المشتغلين عام من ١.٧٥ مليون عامل إلى ٢.٦٥ مليون عامل سنة ١٩٧٧، ثم إلى أكثر من ٤ مليون عامل سنة ١٩٨٧ و هو تطور سريع و قوى جعل معاملته يرتفع في فترة عشرين سنة برقم ٢.٣ مليون مرة أي أكثر بنسبة ٣٠% من معامل مضاعفة السكان إلا أن الجم الاستثماري الصافي الذي تم إنجازه، خلال نفس الفترة، كان قويا أيضا وعرف تدفقا يبلغ ٨٤٤ مليار دج (٣٠)

لقد كانت أولى خطوات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر هو الاهتمام بقطاع التعليم و التكوين لتأهيل القوى العاملة من أجل تحقيق التنمية ،بحيث تم ربط مؤسسات التعليم والتكوين بالمؤسسات الاقتصادية أي عملت الدولة على الاهتمام بالموارد البشرية و تطويرها وهذا ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون المخطط الخماسي الأول

رقم (٨٠-١١) بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٨٠ بحيث نص على أن الهدف الرئيسي هو تعبئة الطاقات الوطنية و كفاءاتها ، هذا الهدف تضمن تحسين مستوى استغلال الموارد البشرية و المادية وذلك لنقص و ضعف الإطارات الجزائرية وكذا جهلها بالتنظيم و التسيير الإداري و الاقتصادي و ذلك من أجل أن تجد الجزائر مكانا لها في ظل التحديات الاقتصادية و الثقافية ولهذا فقد وجدت المؤسسات الوطنية نفسها مضطرة إلى إتخاذ أحد هذين الإجرائيين أو الأخذ بهما:

أولاً: مراجعة سياسة التشغيل على حساب الجانب الاجتماعي بحيث و جدت المؤسسات الوطنية نفسها تعاني من بروز حالات في فائض التشغيل وهذا ناتج عن سوء أو عدم التسيير العقلاني الناتج عن قلة الخبرة ذو التجربة في ميدان التنظيم و التسيير وهذا اقتضى تخفيض حجم التشغيل ونجم عنه إخراج عدد من العمال الذين قدر أنهم في الحقيقة غير منتجين في أعمالهم، وأن خروجهم لن يؤثر على الإنتاج ، بل ينقص على المؤسسة فائض البطالة المقنعة، لأنهم عمال يستترون ببطالتهم بقناع ظاهري وهو العمل هو و كانت نتيجة هذا تسريحهم تخفيض من نسبة البطالة المقنعة من ٦٣٠٠٠ عامل (٩.٥%) سنة ١٩٨٠ إلى ٢١٠٠٠ عامل (٢.٧%) سنة ١٩٨٥ فالإلى ٤٠٠٠ عامل ٠.٤ % سنة ١٩٨٧ (٣١)

ثانياً: عدم إدخال قوى عاملة جديدة في المؤسسات الوطنية حتى يتم التخلص من فائض الأيدي العاملة (البطالة المقنعة) .

هذين الإجرائيين زادا من حجم البطالة الصريحة - السافرة - خصوصا مع تناسي قوة العمل التي تبلغ ٤ % سنويا في هذا الوقت أصبح من الضروري البحث عن حلول تجنب الاقتصاد الوطني المزيد من البطالة السافرة فلجأت السياسة المالية للدولة نحو تفعيل مجال الاستثمار من أجل خلق المزيد من فرص العمل.

و بدأت تدريجيا بالتنازل على فرص الاستثمار للقطاع الخاص مع الاحتفاظ احتكار الدولة على التجارة الخارجية و عدم رفعها للدعم الاقتصادي على بعض المستهلكات والتجهيزات.

و يمكننا ملاحظة تطور اليد العاملة في القطاع الخاص من خلال المؤشرات التالية:

جدول رقم ١٢ : تطور الشركات الخاصة (١٩٦٦ - ١٩٨٠)

الحجم	١٩٦٦	١٩٦٩	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٨٠
١ - ٤ عمال	-	٢٢٠١	٣٢٠١	٣٣٣٩	٥٠٠٠
أكثر من ٥ عمال	-	١٨٤٥	٢٦١٨	٢٧٣١	٤٣٨٧
المجموع	٣٣٥٨	٤٠٤٦	٥٨١٩	٠٦٧٠	٩٣٨٧

D.Liabes.capital privé et patron d'industrie en Alger.CREAD .Alger.1984 p 419

نلاحظ أنه تدريجيا تم رفع عدد المؤسسات الخاصة و التي وصلت كأقصى حد سنة ١٩٨٠ إلى ٥٠٠٠ مؤسسة التي تضم عمالها ٤ عاملين ،و هذا كاستجابة مبدئية لفتح مجال الاستثمار

للخواص ، و رغم التوسع السريع في توفير مناصب الشغل و ارتفاع نسبة التشغيل من المجموع الكلي للقوى العاملة إلا أنها لم تكن تحقق معدلات تؤكد حقيقة أنها قريبة من مستوى التشغيل الكامل. " فتم رفع الرقم الاستثماري تقديري لسنة ١٩٨٨ إلى مليار دج إلا أنه أقل من حجم تطور القوة العاملة الذي هو نحو ٢٠٠٠٠٠ شخص في العام و قابله رقم مناصب العمل إلى ١١٦٠٠٠ منصب جديد" (٣٢)

إن الهدف من رفع معدلات الاستثمار هو خلق ديناميكية في قطاع التشغيل في الجزائر الذي يعاني في وقت واحد من فائض في اليد العاملة في المؤسسات الوطنية - ناتج عن سياسة تطبيق التشغيل الكامل مما خلق قوة عمل غير منتجة - و نمو في قوة العمل المتعطلة إلا أن مستويات هذا الاستثمار بقيت عاجزة أمام هذا التحدي الاقتصادي و الاجتماعي الخطير المتزامن مع أحداث أزمة ٥ أكتوبر ١٩٨٨ الناتجة عن الخلل في النظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري أفرزته الاختلالات الاقتصادية الهيكلية التي أدت إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن ، انتشار البطالة ، و البيروقراطية ، وأيضا تدهور المستوى المعيشي للمواطن .

"بحيث وصل عدد الذين يعيشون تحت مستوى الفقر في الجزائر في أول السداسي من سنة ١٩٨٨ حسب تقديرات المجلس الوطني للدراسات الاقتصادية و الاجتماعية حوالي ٦ مليون شخص ما يعادل ٢٢% من السكان الجزائري ، ونسبة معتبرة من البطالة وصلت إلى ٢٨.٢٦% سنة ١٩٩٨ مقابل ما يقدر ٩% سنة ١٩٨٦" (٣٣)

جدول رقم ١٣ : توسع التشغيل ١٩٦٧-١٩٨٥ (34)

الحجم	١٩٦٧	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٢	١٩٨٥
القادرين على العمل	٢.٥	٢.٨	٣.٥	٤.٣	٤.٥
المشتغلون	١.٧٢	٢.١٨	٢.٨٣	٣.٤	٣.٩
نسبة التشغيل	٧٥	٧٦.٥	٨١	٨٠	٨٦.٣

المصدر: الديون الوطني الاحصاء ، العدد ٥ ١٩٨٦ ص ٣٤.

نلاحظ في كل مرة في قوة العمل و يقابلها نمو في الوظائف لكنها تصل لمستوى عال من التشغيل لقوى عمل " قدرت طلباتها سنة ١٩٨٥ ب ١٨٢٨٢٧ طالب عمل يقابلها عرض ١٣٨.٥١١ عرض للوظيفة و تم توظيف ١٠٢.٨٧٣ عامل" (35)

فالرغبة في تطوير الاقتصاد الوطني و إنعاشها جعل المسؤولين على التسيير في البلاد على اتباع نمط جديد من التسيير اعتمد على إعادة الهيكلة لجميع القطاعات الاقتصادية من خلال اعتماد اللامركزية في التسيير و اعتماد سياسة التطهير المالي من أجل تخفيف الخزينة المالية أعباء الخسارة الناتجة سوء تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية ، فشجعت كمرحلة أولية على التنازل على

المؤسسات العمومية الخاسرة لصالح القطاع الخاص الجزائري أو فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي ، أو ما سمي بالخصوصية و التي أدت إلى حل الكثير من المؤسسات العمومية و ذلك من أجل تشجيع الاستثمار .

فلقد أدت سياسة الاستثمار إلى رفع الإنتاج و تحسين نوعيته من خلال روح المنافسة التي تنشأ بين المؤسسات الاقتصادية هذا من جانب اقتصادي ، أما اجتماعيا فقد أدت الخصوصية إلى تسريح العمال و هذا عملا بتوصيات البنك الدولي الذي يرى أنه يتعين على الحكومات أن تقوم بتسريح العمال الزائدين عن الحاجة قبل البدء في عملية خصخصة المؤسسات ، و ذلك للسماح لأصحاب المؤسسات إعادة هيكلتها و إنعاشها من جديد ، هذا التسريح للعمال زاد من الاختلالات في سوق العمل الجزائري بحيث " أوضح وزير المساهمات و ترقية الاستثمار السيد عبد الحميد طمار أن عملية الخصخصة التي انطلقت بها الحكومة قد أفضت إلى خصخصة ٣٣٣ مؤسسة عمومية خلال سنة ٢٠٠٥ . ٧٠ % هي هذه المؤسسات كانت تعاني من أزمة مالية في مختلف المجالات ، وهي العمليات التي سمحت بجمع ٩١ مليار دينار و الحفاظ على ٩٠٠٠ منصب عمل و خسارة ما يقارب ٢٣ ألف منصب عمل " (36)

رغم ذلك فإن المدير العام لصندوق النقد الدولي السيد رودريغو راتو أبدى عدة تحفظات على برامج الاستثمارات التي تعتمد عليها الجزائر كونها لم تساهم بشكل فعال في التغلب على نسب البطالة، فهو يرى أن معدل النمو الاقتصادي السنوي الذي تسجله الجزائر ما زال متوسطا حيث تدرج من مستوى قريب من ٧ % عام ٢٠٠٣ إلى ٥.٥ % عام ٢٠٠٤ ، جراء تراجع الاستثمارات العمومية و هو ما يدل على أن الهيكلية الاقتصادية في الجزائر بحاجة إلى إعادة النظر بما يسمح بالانتقال إلى تحقيق معدلات نمو أكثر ارتفاعا حتى يتم مواجهة البطالة بكفاءة تؤدي إلى الالتحاق بمعدلات البطالة المقبولة عالميا والتي تتراوح في الاقتصاديات الأكثر ديناميكية و نمو في العالم في مستويات ما دون ١٠ % (37) وهذا ما استدعى طرح ١٤٥ مؤسسة كبرى مثل صيدال ، مركب سوناكوم ، فنادق الأوراسي السفير و غيرهم للخصوصية ضمن استثمار أجنبي .

و قد تم تحديد أهم معالم الإصلاح المؤسسات الهيكلية ضمن ندوة بحث حول ملف الإصلاح الاقتصادي بالجزائر من أجل إنشاء نظام اقتصادي قوي لا يهتز تحت تأثير المنافسة ، و كان عنوان هذه الندوة " الإصلاحات الاقتصادية رهانات و ضغوطات " و قد نشط هذه الندوة الخبير الاقتصادي الجزائري بكندا الطيب حفصي بمشاركة عدة مختصين جزائريين و فرنسيين .

و تم تحديد أهم التحديات التي تواجهها الجزائر في ملف الإصلاح :

- ١- التحدي الأول لأي نجاح اقتصادي يكون من خلال تجديد الخيارات الدقيقة و الأهداف المحددة .
- ٢- تهيئة محيط العمل المؤسسات و جعلها أكثر إنتاجا و تأهيلا مع التركيز على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمساعدتها على خلق الثروة و فرص العمل .

٣- تأهيل المؤسسات و تحسين خدماتها و إصلاح هيئات العمل وفق قاعدة تقسيم الأدوار، بعيدة عن تداخل الصلاحيات و مركزية القرار و هي أكبر تحدي للمؤسسات الجزائرية (38)

رأينا أن ملف التشغيل والبطالة يطرح عدة سياسات تنموية تختلف من بلد لآخر ، وذلك وفق التوجه الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة ، وهذا من أجل التخفيف من البطالة والتي ساهم في تفاقمها الفجوة المتزايدة بين مستويات العرض والطلب على الوظائف في سوق العمل ، مما جعل من سياسة التشغيل الكامل استراتيجية بعيدة التحقيق ، ومن أجل ذلك لجأت بعض الدول إلى طرح بديل للتوظيف الكامل ، تمثل في البرامج التشغيلية ذات طابع العقود وبصفة مؤقتة محاولة منها لخلق نوع من التوازن.

قائمة الهوامش

- 01- زينب النجار ، معجم العلوم التربوية والنفسية ، ط١ ، دار المصرية اللبنانية ، مصر ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٠٢ .
- 02- فاروق عبده فلية ، اقتصاديات التعليم ط١ ، دار الميسرة الأردن ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٠ .
- 03 -مالكوم جيبيلز وآخرين ، اقتصاديات التنمية ، تر : طه عبد الله ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، ١٩٩٥ ، ص ٢٦٩ .
- (04) -المرجع نفسه ، ص ٢٧٩ .
- (05) -علي عبد الرزاق جليبي ، علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ١٩٩٨ ، ص ٣٠٤ .
- (06) -مالكوم جيبيلز ، اقتصاديات التنمية ، مرجع سابق ، ص ٣١٢ .
- (07) -إدوارد جاردنر ، "مطلوب المزيد من الوظائف" ، مجلة التمويل والتنمية ، تاريخ مارس ٢٠٠٣ ، ص ١٩ .
- (08) رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة - تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة - سلسلة عالم المعرفة ، عدد ٢٢٦ ، الكويت ، ١٩٩٧ ، ص ١٧١ .
- (09) -اسماعيل شعباني ، مقدمة في الاقتصاد التنمية ، دار هومة للطباعة والنشر ، الجزائر ، ١٩٩٧ ، ص ٦٢ .
- (10) -ليبيب شقير ، نظرية الدورات والتشغيل ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، مصر ، ١٩٩٤ ، ص ١٩-٢٠ .
- (11) -علي غربي وآخرين ، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة ، دار الفجر ، مصر ، ٢٠٠٣ ، ص ١١٩ .
- (12) -جبيلز مالكوم وآخرين ، اقتصاديات التنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٣ .
- (13) -نعمة الله نجيب ابراهيم ، نظرية اقتصاد العمل ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ٢٠٠١-٢٠٠٢ ، ص ١٩٧ .
- (14) -رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي ، مرجع سابق ، ص ٤٧٣ .
- (15) فاروق شوقي البوهي ، التخطيط التعليمي ، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر ، ٢٠٠١ ، ص ٦٣-٦٤ .
- (16) فاروق عبده ، اقتصاديات التعليم ، مرجع سابق ، ص ٣٩٢ .
- (17) المرجع نفسه ، ص ٦٤ .
- (18) المرجع نفسه ، ص ٣٩٢ .
- (19) بلقاسم سلاطينية ، سياسة التشغيل والتكوين المهني ، مرجع سابق ، ص ١٦١ .
- (20) -عبد اللطيف بن اشنهو ، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٨٢ ، ص ٣٩ .
- (21) -عبد العالي دبله ، التجربة الجزائرية و إشكالية التبعية والتخلف ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد علم الاجتماع جامعة القاهرة ١٩٨٩ ، ص - ص ١٦٥-١٦٦ .
- (22) -عبد اللطيف بن اشنهو ، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط ، مرجع سابق ، ص ٤٥٠ .

- (23) - العياشي عنصر، نحو علم اجتماع نقدي - دراسات نظرية وتطبيقية - ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٩، ص ١١٦.
- (24) - أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.
- (25) - بلقاسم سلاطنية، سياسة التشغيل والتكوين المهني، مرجع سابق ص ٢١٦ نقلا عن وزارة الشبثية والرياضة، قصر الأمم، ١٠ نوفمبر ١٩٩٣، ص ٢٢.
- (26) - أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، مرجع سابق، ص ٥٧.
- (27) - بلقاسم سلاطنية، سياسة التشغيل والتكوين المهني، مرجع سابق، ص ١٩٧، نقلا عن حزب جبهة التحرير الوطني، التخطيط والتنمية - تقييم المخططات - ص ٢٠.
- (28) - محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية، ج ١، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٩، ص ٢٥٧-٢٥٨.
- (29) - عياشي عنصر، التصنيع وتشكل الطبقة العاملة، مرجع سابق، ص ١٠٦.
- (30) - حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية، مرجع سابق، ص ٢٥٧.
- (31) - المرجع نفسه، ص ٢٦٤.
- (32) - المرجع نفسه، ص ٢٥٦.
- (33) - نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري - ١٩٦٢-١٩٩٨، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢، ص ٢١٥-٢١٦.
- (34) - العياشي عنصر، التصنيع وتشكل الطبقة العاملة، مرجع سابق، ص ١١١.
- (35) - ليلى بن صويلح، دور برامج التشغيل في ترقية العمل وتطوير الكفاءات، مرجع سابق، ص ٦٥.
- (36) - سفيان بوعياض، "القطاع العمومي فقد ٢٣ ألف منصب شغل"، جريدة الخبر، يومية مستقلة، عدد ٤٧٠٤، الجزائر، تاريخ ٢٠ ماي ٢٠٠٦.
- (37) - عبد القادر م، "صندوق النقد الدولي يدعو الجزائر لتعميق إصلاحاتها الهيكلية"، جريدة الفجر، يومية مستقلة، الجزائر، تاريخ ٥ مارس ٢٠٠٥.
- (38) - فنيديس بن بلة، "الإصلاحات الاقتصادية رهانات وتحديات"، جريدة الشعب، يومية مستقلة، تصدر بالجزائر، عدد ١٣٦٩٥، صادرة بتاريخ ٢٨ جوان ٢٠٠٥.